

Distr.
LIMITEDTD/B/WP/L.116
14 September 2005ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة

الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة الخامسة والأربعون

جنيف، ١٢-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

مشروع تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة والأربعين

المعقودة بقصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد آيت عمر (المغرب)

المحتويات

الصفحة

الفصل

الأول - البيانات الافتتاحية ٢

الثاني - المسائل التنظيمية ١٠

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإجازته. ويرجى إرسال طلبات التعديل لبيانات

الأفراد في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى: UNCTAD Editorial Section, Room

.E.8108, Fax No. 022 917 0056, Tel. No. 022 917 5656

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١ - قال نائب الأمين العام للأونكتاد إن وثائق الدورة الحالية للفرقة العاملة قد أبرزت عناصر البنية المالية لموارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية وتوزيع المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء بحسب الموضوع والمنطقة الجغرافية، كما أبرزت الآثار المترتبة على توافق آراء ساو باولو في أنشطة التعاون التقني. وأعرب عن أمله في أن توافق الفرقة العاملة على الأخذ بالدعوة إلى التركيز تركيزاً أكبر على الموضوعات في الصناديق الاستثمارية في المجالات الرئيسية الأربعة من مجالات عمل الأونكتاد، كما وردت تلك الدعوة في استراتيجية التعاون التقني في الأونكتاد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٣. فذلك ضروري لتجنب تجزئة الصناديق الاستثمارية بتوزيعها على مجموعة متنوعة من المشاريع. وأعرب عن شكره للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ثم قال إن هناك أربعة عناصر سوف تكون محور التعاون التقني للأونكتاد في الأشهر والسنوات القادمة وهذه العناصر هي: (أ) مدى قدرة أنشطة التعاون التقني على تحديد شكل تطبيق توافق آراء ساو باولو؛ (ب) والآثار التي تنطوي عليها الإصلاحات الجارية للعمليات الإنمائية للأمم المتحدة؛ (ج) وتزايد الاهتمام المولى لمفاهيم الملكية والاستدامة والقدرة على التنبؤ في العمليات؛ (د) والآثار التي تترتب على تنوع الجهات التي تقدم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة انطلاقاً من زاوية النوعية، وتشتت الموارد النادرة، والانسجام مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة من هذه المساعدة.

٢ - وفيما يتعلق بالبند ٤ من بنود جدول الأعمال قال إن التقييم المتعمق في هذه السنة يعني بالدورات التدريبية بشأن "القضايا الأساسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي"، هذه الدورات التي تستند ولايتها إلى الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وتشمل هذه الدورات الآن جميع المناطق. أما السمتان الرئيسيتان للتقييم المتعمق في الأونكتاد فهما استقلال فريق التقييم الخارجي الذي تمتع بحرية تامة في تحديد المحتوى الموضوعي للتقييم وفي وضع توصياته؛ والنهج القائم على المشاركة، إذ شارك بصفة شخصية إضافة إلى مُقيّم في مُقيّمان أحدهما من بلد مستفيد وثانيهما من بلد مانح. وشكر حكومة النرويج على دعمها المالي للتقييم. وقال إن فريق التقييم سوف يقدم تقريره إلى الفرقة العاملة وعلى مسؤولية الفرقة التي تصدر الحكم فيما إذا كان للأمانة أن تأخذ بالتوصيات أم لا. وقد أُجري للتو تقييم متعمق آخر لبرنامج بناء القدرات المتعلق بمسائل في اتفاقات الاستثمار الدولية، ويمكن أن تُتاح نتائج هذا التقييم قريباً للوفود المهمة بذلك.

٣ - وتكلم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تقرير الأمانة عن التعاون التقني الذي جرى في عام ٢٠٠٤ قد أظهر ثلاث سمات رئيسية لموارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية، هذه

السمات التي حددت مجتمعة نوع وحجم ونطاق أنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. وأعرب عن تقدير المجموعة للجهات المانحة كافة لما قدمته من دعم مالي ثم أعرب عن الشعور بحاجة إلى التفكير في الآثار التي تترتب على المساهمات الفردية والطوعية. وينبغي لهذه المساهمات أن تضمن استجابة برامج المساعدة استجابة كاملة لحاجات البلدان المستفيدة منها. ومن الضروري تالياً إقامة توازن بين الخطط والسياسات الإنمائية للبلدان المستفيدة وبين المجالات ذات الأولوية في برامج المساعدة الإنمائية لدى الجهات المانحة. وقال إن القدرة على التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية وتوفر هذه الموارد يتصلان اتصالاً وثيقاً بذلك التوازن. ورأى وجوب جعل آلية للتمويل لسنوات متعددة تركز على الأولويات الموضوعية الأساس لقرارات الجهات المانحة بشأن تخصيص الأموال. ولاحظ بعين الرضا أن أكثر من نصف المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد قد قدمت من خلال أنشطة أقليمية، وأعرب عن الأمل في أن تواصل الجهات المانحة تقديم الدعم لهذه الأنشطة.

٤ - وقال إن ثلاث سمات محددة من سمات المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد جديرة باهتمام خاص من قبل الفرقة العاملة. أول هذه السمات تجذر المساعدة التي يقدمها الأونكتاد تجذراً عميقاً في أعماله البحثية واستفادة هذه المساعدة من أنشطة التداول في الأونكتاد. ورأى وجوب توخي تعزيز الانسجام بين مهام الأونكتاد الرئيسية الثلاث ومشاريع وبرامج المساعدة التقنية العديدة المشتركة بين الشعب. فينبغي لدائرة التعاون التقني أن تضطلع بدور أكبر لضمان التماسك والتنسيق بين جميع شعب الأونكتاد. ثانياً، ينبغي للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد أن تظل مرنة بقدر كافٍ للاستجابة للحاجات المتغيرة التي تنشأ عن تطور جدول الأعمال التجاري والإنمائي، وذلك انسجاماً مع توافق آراء ساو باولو. ثالثاً، ينبغي للمساعدة أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عملية الإصلاح الحالية، والتغيرات الجارية في العمليات التي تتركز أنشطتها على المستوى القطري. ومن المهم أن يساهم الأونكتاد في تلك المناقشات والعمليات بغية تعزيز دوره البارز بجدارة في التنمية.

٥ - أما بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، فقد قال إن البرنامج المتعلق بـ "القضايا الأساسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي" هو نتيجة للرغبة القوية التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الأونكتاد العاشر، ورحب بالأثر الإيجابي لذلك البرنامج في العديد من البلدان النامية وفي الأونكتاد كمؤسسة. وقال إن مجموعته متفقة بشأن الوجهة العامة لتقرير التقييم. وينبغي تعزيز البرنامج باعتباره النشاط العلم للأونكتاد وينبغي أن يكون له أساس مالي قوي يمكن التنبؤ به. وقال إن المناسبات والأنشطة الإقليمية تشكل المناسبة الأفضل لزيادة عدد المستفيدين من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ولتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي لدورات التدريب الإقليمية أن تأخذ بنظام التعاقب الإقليمي الحالي. ويمكن محاكاة النموذج الذي يشكله معهد التجارة والتنمية الذي أنشئ في بانكوك في مناطق أخرى من العالم. وقال إن مجموعته تؤيد عملية التقييم في صيغتها الحالية

إذ يشارك ممثلون عن المانحين وعن البلدان المستفيدة في فريق التقييم، وأكد ضرورة تقديم الدعم اللازم للمقيمين وللأمانة في عمليات التقييم المقبلة.

٦- وتكلم ممثل السلفادور نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن الحاجات الإنمائية لمنطقته هي حاجات تختلف عنها في مناطق نامية أخرى في نواح وتشابه معها في نواح أخرى، وينبغي وضع ذلك في الاعتبار في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وأضاف قائلاً إن ثلاث قضايا أساسية تهم منطقته كثيراً وهي: أولاً، الصلة بين النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية في سياق التوازن في الاقتصاد الكلي؛ ثانياً، المساعدة في المفاوضات التجارية، لا سيما في ضوء عمليات التفاوض المتزامنة الجارية على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف؛ وأخيراً الأنشطة التنفيذية المتعلقة بسياسات الاستثمار وسياسات المنافسة.

٧- وفي معرض حديثه عن تقييم الدورات المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، أشار إلى أن مجموعته كانت قد اتخذت مبادرة في الأونكتاد العاشر بشأن إنشاء دورات من هذا النوع، ورحبت المجموعة بما أثمرته تلك المبادرة. وأوضح تقرير التقييم تماماً وجود الحاجة إلى تعزيز البرنامج وإلى إجراء مزيد من التحسينات في التنسيق بينه وبين شركاء إقليميين، ولذلك أبدت مجموعته التوصيات الواردة في التقرير تأييداً قوياً؛ وينبغي متابعة تنفيذ هذه التوصيات في السنة القادمة. وقال إن عملية التقييم في الأونكتاد تساهم في توفير أقصى قدر ممكن من المنافع من التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان النامية، وينبغي لهذه العملية أن تستمر وأن تعطى مزيداً من القوة.

٨- وتكلم ممثل الفلبين نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فقال إن مجموعته كانت قد حددت في الدورة الثالثة والأربعين للفرقة العاملة سبع نقاط في توافق آراء ساو باولو تعلق عليها أهمية شديدة وهي دور وأهمية أركان الأونكتاد الثلاثة؛ وتعزيز أعمال الأونكتاد بشأن قضايا الاقتصاد الكلي؛ وجعل مفهوم مجال السياسة العامة في صلب الأعمال الفنية التي تضطلع بها الأمانة؛ والحاجة إلى مواصلة العمل على رعاية المزيد من التماسك في النظام الاقتصادي العالمي؛ وتوسيع نطاق عمل الأونكتاد في مجال الديون وتمويل التنمية؛ وتنفيذ خطة الطريق المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك مفاهيم مثل معايير التنمية، والقطاعات الدينامية، والبعد الإنمائي للنظام التجاري؛ وتناول الحاجات الخاصة لبلدان العبور النامية. ورأى أن الدورة الحالية للفرقة العاملة قد أتاحت فرصة لتناول تنفيذ هذه الأولويات ودراسة الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يساهم في العمليات المتعددة الأطراف الجارية، بما في ذلك حصيلة الدورة الستين للجمعية العامة وجلساتها العامة الرفيعة المستوى، وغير ذلك من المبادرات الإقليمية الهامة. ويمكن للأونكتاد أن يساهم بخاصة في تنفيذ نتائج الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان جاكارتا الصادر عن ذلك الاجتماع وتنفيذ الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة.

٩- واعتبر دورة الفرقة العاملة المناسبة الرئيسية الأولى في الأونكتاد التي تقام تحت إشراف الأمين العام الجديد، وقال إن من شأنها أن تتيح فرصة للتحديد الدقيق للعلاقة وأوجه التآزر بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وبخاصة في شأن الجوانب الرئيسية للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد، مثل الصلات بين البحث والأنشطة التدريبية والمشورة في مجال السياسة العامة والعمليات الميدانية. ومن شأنها أيضاً أن تتيح فرصة للبدء في التفكير ملياً في استعراض منتصف المدة في السنة القادمة متابعاً للأونكتاد الحادي عشر.

١٠- وقال إنه ينبغي للطلب أن يكون القوة الدافعة لمشاريع المساعدة التقنية في الأونكتاد على أن تكون هذه المشاريع مملوكة لجميع المشاركين ومستندة إلى توزيع إقليمي متوازن، وينبغي أن يكون من الممكن التنبؤ بالموارد، كما ينبغي تناول حاجات البلدان التي لديها شواغل خاصة، وينبغي في الوقت ذاته للأونكتاد أن يواصل العمل على توفير المنافع لجميع أعضائه. ولاحظ بعين الرضا أن ١٦,٣ في المائة من إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٤ قد اتجه للمساعدة المقدمة تحديداً إلى بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ورحب بزيادة حصة أقل البلدان نمواً من الموارد.

١١- وفي موضوع تقييم برنامج القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي قال إن تجربة آسيا في هذا البرنامج تجربة إيجابية بوجه عام رغم أن فرص المشاركة فيه كانت محدودة بدرجة ما. ولذلك فإنه من المفيد النظر في سبل لضمان المشاركة مشاركة أوسع بزيادة فرص المشاركة، ولذلك أعرب عن تأييد مجموعته تأييداً قوياً للتوصية بتحسين الأساس الذي يقوم عليه البرنامج من ناحيتي المالية والميزانية.

١٢- وتكلم ممثل مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن التعاون التقني في الأونكتاد ساعد في بلوغ الأهداف الإنمائية المحددة في الخطط الوطنية لدى أعضاء المجموعة. وأعرب عن تقديره بخاصة للرؤية المتكاملة التي تشمل التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من قضايا، هذه الرؤية التي بإمكان القدرة التحليلية في الأونكتاد أن يوفرها. وقال إن دورة الفرقة العاملة هي فرصة لتحديد مجالات جديدة لعمليات الأونكتاد في سياق توافق آراء ساو باولو. وشدد بخاصة على أهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد بهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركة مفيدة في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف، لا سيما في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يستفيد من تزايد التمويل المتوفر لتعزيز قدرة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وأن يطبق تطبيقاً كاملاً مذكرة التفاهم الموقعة مع منظمة التجارة العالمية. وتوجد أيضاً قضايا عديدة تتصل بالتنمية لم تدرج بعد كجزء من جدول أعمال المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حيث يمكن للأونكتاد أن يقدم المساعدة، ومن الأمثلة على هذه القضايا الروابط بين التجارة والديون والتمويل، وبين التجارة ونقل التكنولوجيا. وهذه الموضوعات الجديدة يلزم إدراجها في الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها الأونكتاد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وذلك بطرق منها الجولة الثالثة الجارية من المفاوضات بشأن النظام المعمم للأفضليات التجارية والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة.

١٣- أما قدرة الأونكتاد على تنفيذ المشاريع القطرية فينبغي تعزيزها من خلال زيادة التعاون مع الوكالات ذات الوجود الدائم في البلدان النامية وذلك ضماناً لمساهمة الأونكتاد مساهمة فعّالة بخبرته الفنية في مجال التجارة والتنمية في مجمل الخطط الوطنية. وأعرب عن الأمل في رؤية مبادرات جديدة تتخذ لتوسيع نطاق أثر المساعدة التي يقدمها الأونكتاد على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي بالتعاون مع منظمات أخرى.

١٤- وشدد على ضرورة ضمان التوزيع المنصف لأنشطة التعاون التقني على أن يولى انتباه خاص لأفريقيا. وفيما زاد حجم المساعدة التقنية التي قدمت إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٤ لم يكن مستواها متناسباً مع حاجات القارة، وحث المانحين على مواصلة زيادة دعمهم السخي. وأعرب عن عظيم تقديره للمساعدة التي تقدم على المستوى القطري في مجالات مثل الإصلاح الجمركي، وإدارة الديون، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار. ودعا المانحين إلى تقديم تمويل كافٍ يتيح للأمانة مواصلة تكثيف جهودها المبذولة في مجال التأمين.

١٥- وفي موضوع تقييم الدورات التي تتناول القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، أعرب عن أسفه لعدم عقد الدورات الإقليمية المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥ للدول العربية والبلدان الأفريقية بسبب نقص التمويل. وأعرب عن الأمل في نشوء أساس مالي صلب للبرنامج يولي الاعتبار اللازم لضرورة تمويل مشاركة أقل البلدان نمواً، وأعرب عن ثقته في إيلاء أولوية لعقد دورات في المناطق المعنية في الدورة القادمة للبرنامج. وأعرب عن تأييد المجموعة الأفريقية للتوصيات الواردة في تقرير التقييم بوجه عام، وتأييدها بخاصة للتوصية بتحسين التخطيط المالي وتخطيط الميزانية، فضلاً عن تعزيز عملية التقييم.

١٦- وتكلم ممثل بنن نيابة عن أقل البلدان نمواً فلاحظ بعين الرضا أن أكثر من نصف عمليات الأونكتاد ينفذ على المستوى الأقاليمي مما يتيح للبلدان النامية كافة الاستفادة من دعم الأونكتاد. ودعا المانحين إلى مواصلة دعم الأنشطة الأقاليمية، وشدد على أهمية مواصلة الاهتمام اهتماماً شديداً بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً. فبدون التبرعات التي تشكل ٨٠ في المائة من إجمالي موارد التعاون التقني تكون أنشطة الأونكتاد محدودة للغاية. وشكر المانحين وناشدهم على مواصلة زيادة مساهماتهم.

١٧- وقال بوجوب المحافظة على نهج متوازن بين أعمال الأونكتاد التحليلية والتنفيذية. وفي هذا الصدد، رأى وجوب الإبقاء على صلة وثيقة بين الأعمال البحثية وأنشطة التعاون التقني بغية تجنب تشتيت الموارد المخصصة لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي إيلاء انتباه دقيق للتنسيق بين الأعمال التحليلية، وإعادة تحديد توزيع المهام فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها مختلف شعب الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً. وأخيراً، فإن الهدف هو ضمان تقديم دعم مالي كافٍ وتأمين الاستدامة للأنشطة التي تمثل قيمة مضافة لأقل البلدان نمواً.

١٨- وقالت ممثلة اليابان إن التعاون التقني يعتبر واحداً من المهام الرئيسية الثلاث للأونكتاد وأنه من المهم إجراء استعراض استراتيجي لأنشطة التعاون التقني في ضوء توافق آراء ساو باولو، على أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الشركاء المعنيين. وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، شددت على الأهمية التي يعلقها وفدها على التقييم، وقالت إن حكومتها قد مولت تقييمات الأونكتاد في الماضي. ومن شأن التقييم أن يتيح للأونكتاد أن يوسع نطاق التعاون التقني بفعالية قصوى في إطار موارده المحدودة، وقالت بوجوب تعزيز الوحدة المسؤولة عن التقييم في الأونكتاد تعزيزاً مناسباً.

١٩- وقال ممثل باكستان إن التعاون التقني في الأونكتاد يتميز عن التعاون التقني الذي تقدمه وكالات أخرى لأنه وصفي وليس توجيهياً، وهو يغطي مجموعة من قضايا التجارة والتنمية استناداً إلى الأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد. وشدد على الحاجة إلى الأنشطة التي يحركها الطلب وليس المانحون، وذلك بغية ضمان استمرار الأونكتاد في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية كما في العقود الأربعة الماضية. وينبغي توجيه أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في اتجاه مساعدة البلدان النامية في السياق الحالي الذي تتزايد فيه أسعار النفط. ورأى في ضوء تجربته في عملية التقييم أنه من المهم أيضاً أن يعزز الأونكتاد ظهور برامج في مجال التعاون التقني للعيان بدرجة متناسبة مع قيمة تلك البرامج وإنجازاتها. أما أعمال الأونكتاد التنفيذية فضرورية لتمكين البلدان النامية من التعامل مع منظمات مالية وإنمائية دولية أخرى في سياق إدارة الاقتصاد العالمي.

٢٠- وأثنى ممثل سويسرا على الأمانة لتقديمها الوثائق المتعلقة بالتعاون التقني. وشدد بخاصة على الأولوية المولاة لأقل البلدان نمواً، والتعاون بين بلدان الجنوب، والمشاريع القطرية، وتعزيز التعاون بين الشعب وبين الوكالات. ولاحظ بعين الرضا أن شروط استراتيجية التعاون التقني تتفق والأولويات المحددة في توافق آراء ساو باولو. ورحب بالزيادة في الموارد المتوفرة للتعاون التقني، ولاحظ أن التركيز على المشاريع الإقليمية لا يتعارض والحاجة إلى أنشطة مخصصة على المستوى القطري. وقال إن وفده يطلب مزيداً من المعلومات عن تطور الأنشطة الإقليمية مقابل المشاريع القطرية. ولاحظ بعين الرضا ازدياد التكامل بين الأركان الرئيسية الثلاثة لأنشطة الأونكتاد ودعا إلى زيادة الجهود المبذولة في مجال التنسيق بين الجهات التي توفر التعاون التقني المتصل بالتجارة. وأخيراً طلب إدخال تحسينات إضافية على تقديم استعراض البرامج برنامجاً برنامجاً فيما يتعلق بأهداف مشاريع بمفردها.

٢١- وقال إن الأنشطة المضطلع بها في سياق تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك تُعتبر مثلاً جيداً على التفاعل بين أعمال البحث والتنفيذ. وفي هذا الصدد أكد ضرورة تعزيز دور الهيئة الاستشارية التي أنشئت للإشراف على تنفيذ الفقرة ١٦٦. وفيما يتعلق بتقييم الدورات المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦، رأى أن البرنامج يشكل مثلاً ممتازاً على التنسيق الداخلي في الأمانة ويعكس بالتالي الميزة النسبية للأونكتاد وهي المعالجة المتكاملة

للقضايا الإنمائية في مختلف المجالات القطاعية، ورأى أن ذلك البرنامج يقدم منتجاً مبتكراً وفريداً. وأثنى أيضاً على الجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين المستمر للبرنامج. ورأى أن من المهم الآن إجراء متابعة للتحسين.

٢٢- وأيد ممثل إندونيسيا بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان المجموعة الآسيوية والصين.

٢٣- وأشارت ممثلة كوبا إلى الأهمية التي يعلقها الأونكتاد الحادي عشر على التعاون التقني باعتباره نشاطاً من الأنشطة الرئيسية للأونكتاد. وأعربت عن القلق إزاء الاتجاه نحو الثنائية وإزاء تدهور مستوى المساعدة الموجهة إلى منطقتها. وكما تكون المساعدة فعالة ينبغي أن يكون الطلب محركها. وينبغي تحديد أولويات الأنشطة، كما يجب أن تكون الأنشطة منسجمة مع المتطلبات المحددة للبلدان والمناطق. ودعت إلى التركيز على قطاعات جديدة، ونادت بتخصيص موارد كافية للعمل في مجال الصناعات المبتكرة. وينبغي توفير موارد كافية أيضاً لمواصلة الأنشطة المتصلة بتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وأعربت عن الرضا إزاء تقييم الدورات المتعلقة بالقضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي لأن بلادها باتت تدرك، بعد استضافتها مؤخراً حلقة دراسية إقليمية، الأبعاد النظرية والعملية العميقة التي يتيح البرنامج اطلاع المتدربين المشاركين عليها اطلاعاً عميقاً. ووافقت على التوصية المتعلقة بضرورة وجود أساس مالي يمكن التنبؤ به للبرنامج، وحثت الفرق العاملة على اعتماد التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

٢٤- وأثنى ممثل إثيوبيا على الأونكتاد لما يقدمه من برامج في مجال المساعدة التقنية. وقال إن بلده استفاد استفادة عظيمة من هذه الأنشطة ويتطلع إلى تعزيز التعاون في هذا المجال. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تكثيف أنشطته في إطار ولايته، وبخاصة أنشطته الموجهة إلى المهمة الهائلة وهي مساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، رحب بزيادة الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً وطلب إلى المانحين تكثيف جهودهم في هذا الصدد.

٢٥- ودعا ممثل هندوراس إلى توزيع موارد التعاون التقني توزيعاً متوازناً. وشدد على أهمية أنشطة بناء القدرات عن طريق تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وكذلك من خلال المعهد الافتراضي للأونكتاد. ووجه الانتباه أيضاً إلى ضرورة وضع مفهوم مجال السياسة العامة موضع التنفيذ. وينبغي لأعمال الأونكتاد أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية، وأن تضع في الاعتبار الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها. وأعرب عن تقديره لفريق التقييم وللأمانة على تقرير التقييم. وأكد أن التقييم يعتبر أداة هامة لمساعدة الأونكتاد على الاضطلاع بأعماله على نحو مناسب وفعال.

٢٦- ودعا ممثل السودان إلى زيادة المساهمات المالية المقدمة للتعاون التقني في الأونكتاد، وأعرب عن الرغبة في إبقائه على اطلاع على الموارد المتاحة التي يمكن لبلده أن يستفيد منها.

٢٧- وأعرب ممثل السنغال عن تقديره لإدراج مشروعين هامين في الشريحة القادمة من الحساب الإنمائي، أي تنمية القدرات المحلية للنمو في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتعزيز القدرات الوطنية عن طريق الشبكة الجامعية في المعهد الافتراضي. وأكد أيضاً أهمية العمل الذي يقوم به الأونكتاد في مجال التأمين، وحث على توفير موارد بشرية ومالية كافية في ذلك المجال.

٢٨- وأعرب ممثل البرازيل عن تأييده للأنشطة في مجال الصناعات المبتكرة.

٢٩- ولاحظ ممثل النرويج أن الموارد المالية المتاحة للمساعدة التقنية ظلت مستقرة في عام ٢٠٠٤؛ وذلك يعكس ثقة الدول الأعضاء في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وإذ رحب بزيادة حصة أقل البلدان نمواً من نفقات الأونكتاد الإجمالية أعرب عن شعوره بوجوب زيادة هذه الحصة لتبلغ ٤٠ في المائة. ويمكن للأونكتاد أن يستفيد من زيادة التنسيق والانسجام في تنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني، وذلك خصوصاً بتخفيض عدد المشاريع الصغيرة واعتماد صناديق استثمارية أوسع نطاقاً وذات وجهة موضوعية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٠- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة ١٦٩ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، السيد دم تري غودونوف (الاتحاد الروسي) رئيساً لها، والسيد المصطفى آيت عمر (المغرب) نائباً لرئيسها ومقرراً لها.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣١- أقرت الفرقة العاملة في الجلسة ذاتها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/180). وبذلك يكون جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
- ٤- تقييم أنشطة التعاون التقني
- تقييم متعمق للدورات التدريبية الخاصة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للفرقة العاملة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.
